



استخدام المساعدة النقدية والمساعدة
بالقوائم في إطار إدارة قضايا العنف
القائم على النوع الاجتماعي لدعم
السكان المتضررين من الأزمات في
جمهورية إكوادور

إحاطة بشأن الدروس المستفادة

كانون الأول/ديسمبر 2019



تعمل مفوضية اللاجئين النسائية على تحسين الظروف المعيشية وحماية حقوق النساء والأطفال والشباب الذين شردوا بسبب النزاعات والأزمات. ولا تُدخر المفوضية جهداً في دراسة احتياجاتهم، وإيجاد الحلول الملائمة، ومُناصرة البرامج والسياسات الرامية إلى تعزيز قدرتهم على الصمود، والعمل على إحداث تغيير في الطريقة التي تعمل بها الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. لمعرفة المزيد، تفضلوا بزيارة الموقع الشبكي لمفوضية اللاجئين النسائية على الرابط التالي: www.womensrefugeecommission.org.

تأسست هيئة الإغاثة "كير" في عام 1945 بالتزامن مع إنشاء "حزمة كير"، وهي منظمة إنسانية دولية رائدة تُعنى بمكافحة الفقر على الصعيد العالمي. وتتمتع هيئة الإغاثة "كير" بأكثر من سبعة عقود من الخبرة في تقديم الإغاثة الطارئة خلال أوقات الأزمات. وتُركّز استجاباتنا الطارئة على احتياجات الفئات السكانية الأكثر ضعفاً، ولا سيما الفتيات والنساء. وفي العام الماضي، عملت هيئة الإغاثة "كير" في 95 بلداً ووصلت إلى أكثر من 56 مليون شخص في جميع أنحاء العالم. لمعرفة المزيد، تفضلوا بزيارة الموقع الإلكتروني لهيئة الإغاثة "كير" على الرابط التالي: www.care.org.

شكر وتقدير

يعود الفضل في إعداد هذه الإحاطة وإصدارها إلى الدعم التمويلي المُقدّم من حكومة السويد عن طريق وزارة الشؤون الخارجية.

وقد صيغت الإحاطة بواسطة تينزين مانيل، وهو مستشار تقني أول، في قسم الدعم النقدي وسُبل العيش، لدى مفوضية اللاجئين النسائية، وهولي ويلكوم رادابيس، وهي مستشارة تقنية للدعم النقدي والأسواق، لدى هيئة الإغاثة "كير". ورُوجعت هذه الإحاطة من قِبَل ديل بوتشر، وهو نائب الرئيس، في قسم البرامج، لدى مفوضية اللاجئين النسائية.

نتوجه أيضاً بجزيل الشكر والتقدير لكلٍ من ألكسندرا مونكادا، وكاتالينا فارغاس، ومونيكا توبار، ومانويلا فارينا من هيئة الإغاثة "كير" بجمهورية أكوادور؛ وكارين برافو وشافيك موربييرا من منصة بلايرتس؛ وروزا مانزو من مؤسسة كويميرا.

وأخيراً، تُعرب مفوضية اللاجئين النسائية عن بالغ امتنانها للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والمهاجرين الفنزويليين الذين عملوا معنا في جمهورية أكوادور.

جهات الاتصال:

لمزيد من المعلومات، يُرجى التواصل مع:

تنزين مانيل، مستشار تقني أول، قسم الدعم النقدي وسُبل العيش، مفوضية اللاجئين النسائية؛ TenzinM@wrcommission

هولي ويلكوم رادابيس، مستشارة تقنية للدعم النقدي والأسواق، هيئة الإغاثة "كير"؛ Holly.Radice@care.org

الكسندرا مونكادا، المديرية الطُرية، جمهورية أكوادور، هيئة الإغاثة "كير"؛ alexandra.moncada@care.org

كاتالينا فارغاس، منسقة الطوارئ الإقليمية، هيئة الإغاثة "كير"؛ catalina.vargas@care.org

صورة الغلاف: أفادت امرأة فنزويلية نازحة، سبق وأن تلقت دعماً من خدمة إدارة القضايا، بأنها استخدمت التحويلات النقدية لإيجاد سُبل عيش أكثر أمناً من شأنها أن تحدّ من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي التي تواجهها في المستقبل © هيئة الإغاثة "كير"

© 2019 مفوضية اللاجئين النسائية، وهيئة الإغاثة "كير"



Government Offices of Sweden
Ministry for Foreign Affairs

معلومات أساسية

جرت العادة على منح معونة إلى اللاجئين والمُشرّدين داخلياً في شكل مساعدات عينية. وأصبحت المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم الآن أداةً مشتركةً في مجال العمل الإنساني يجري استخدامها لتلبية الاحتياجات المتنوعة للمُشرّدين بفعل الأزمات والنزاعات، وهي في ازدياد. وتُشير النتائج الأولية من حلقة العمل [الثالثة بشأن الدعم النقدي في إطار الصفقة الكبرى](#)¹ في عام 2019 إلى زيادة قدرها 60% من مجموع المبالغ النقدية وإيصال القسائم خلال الفترة الممتدة بين عامي 2016 و2018؛ وتترجم هذه النسبة إلى حوالي 4.5 مليار دولار من المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم (بما في ذلك تكاليف البرمجة) التي نُفّدت في عام 2018. وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها عدة جهات فاعلة في مجال العمل الإنساني منذ عام 2015، فإنّ استخدامها لتحقيق نتائج الحماية - بما في ذلك دعم [جهود التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له](#)² - ما زال متخلفاً عن جميع القطاعات الأخرى.

ويواجه اللاجئون والمُشرّدون داخلياً والنساء والفتيات المهاجرات مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي وحوادثه قبل الأزمات وأثناءها وبعدها. ويُشكّل العنف القائم على النوع الاجتماعي شاغلاً مُلحاً ومسؤوليةً تقع على عاتق جميع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. وفي حين أنّ المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم ليست دائماً ملائمة لجميع الظروف، فإنّها يمكن أن تُؤدّي دوراً رئيسياً في منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له. ومن الضروري أن نفهم بشكل أفضل كيف يمكن للمساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم أن تُساهم في منع العنف القائم على النوع الاجتماعي وتخفيف حدّته والاستجابة له. ولذلك هناك حاجة ماسّة إلى بناء الأدلة على استخدام التحويلات النقدية في تعزيز مجموعة الممارسين في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي ومنعه، وهو أمرٌ أساسيٌّ لإحراز تقدّم في النتائج في إطار [خريطة طريق الدعوة إلى العمل](#)³، واستراتيجية نطاق مسؤولية [العنف القائم على النوع الاجتماعي 2018 - 2020](#)⁴، و [خطة العمل الجماعي](#)⁵، والفريق العامل الفرعي المعني بشؤون النوع الاجتماعي والمساعدة النقدية ومسارات إضفاء الصبغة المحلية الخاصة بـ [الصفقة الكبرى](#)⁶، و [الإطار العالمي للعمل](#)⁷، وفريق العمل المعني بالدعم النقدي من أجل الحماية التابع للمجموعة العالمية للحماية.

نبذة عن المشروع

بدعم من وزارة الشؤون الخارجية السويدية، أقامت مفوضية اللاجئين النسائية وهيئة الإغاثة "كبير" شراكةً من أجل النهوض بخارطة طريق الدعوة إلى العمل من خلال تعزيز قدرة مقدمي خدمات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي وخدمات المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم في جمهورية أكوادور على الاستفادة من المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم في إطار خدمات إدارة القضايا من أجل الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له بالنسبة للسكان المتضرّرين من الأزمات.

ويُشكّل هذا المشروع، الذي جرى تنفيذه خلال الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2019، فرصةً لنمذجة الإدارة الشاملة لقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي في مواجهة معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي العالية والتأثير على كيفية استجابة القطاعين الإنساني والإنمائي وممارسيهما للعنف القائم على النوع الاجتماعي في جمهورية أكوادور. ولم يجر بعد الاستعانة بالمساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم بشكلٍ منهجي لتلبية احتياجات الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي والمُعرضين لخطره (عملاء خدمات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي). وركّزت الأعمال السابقة التي اضطلعت بها هيئة الإغاثة "كبير" على منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتخفيف من حدّته دعماً للحكومة المحلية ومنظمات حقوق المرأة والمجتمع المدني لتعزيز السياسات والأطر المحلية؛ وستستكمل هذه الجهود بتركيز هذا المشروع على الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي.

وقد استفاد هذا المشروع من اثنين من الموارد الرئيسية المتعلقة بإدماج البرنامج والعنف القائم على النوع الاجتماعي:

- مجموعة أدوات تحسين التدخلات القائمة على النقد من أجل الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي: تعميم مراعاة الاعتبارات الجندرية في المساعدات النقدية واستخدام مجموعة أدوات النقد في⁸ (الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي). وقد صُممت هذه المجموعة من الأدوات لدعم ما يقوم به العاملين في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي لضمان الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي للسكان المتضررين من خلال جمع المعلومات المطلوبة عن المخاطر بالنسبة للسكان المتضررين من منظور السن والجنس والتنوع؛ وتحديد آليات الحماية القائمة على المجتمع المحلي أو القائمة على الجهود الذاتية؛ وتوجيه المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم بشكل ملائم وحماي؛ وإعداد نظام للرصد يستند إلى مخاطر الحماية المُحدّدة.⁹
- موجز بشأن المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم في إطار التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي:¹⁰ (موجز) إرشادات عملية للعاملين في الحقل الإنساني. يُساهم هذا الموجز في سدّ ثغرة في التوجيه المتعلق بالمساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم ضمن المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن إدماج التدخلات المتعلقة بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي في مجال العمل الإنساني¹¹ وكذلك في المبادئ التوجيهية لإدارة قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي المشتركة بين الوكالات¹²، ويُوجّد ويُخصّص الاستعراضات مُتعدّدة الأدلة للمساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم والعنف القائم على النوع الاجتماعي، فضلاً عن الأدوات العملية، بما في ذلك مجموعة أدوات النقد والتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي الصادرة عن مفوضية اللاجئين النسائية.¹³

وقد استفادت مفوضية اللاجئين النسائية وهيئة الإغاثة "كير" من هذا الموجز وعملتا على تكيف مجموعة الأدوات للسياق والشراكات المحلية في ولاية إل أورو، في جمهورية أكوادور، وجرى إدماج المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم في إدارة القضايا القائمة على العنف القائم على النوع الاجتماعي لدعم 100 عميل من عملاء خدمات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي على أساس الإفصاح عن الحالات المتداولة، ورصد إحالات المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم للتأكد من أنها تفي بالغرض الأصلي في إطار خطط العمل المتعلقة بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي وعدم تعريض العملاء لمزيد من الضرر.

السياق: الهجرة والعنف القائم على النوع الاجتماعي في جمهورية أكوادور

مع تدهور الحالة الاقتصادية والسياسية في جمهورية فنزويلا البوليفارية، امتدّت الأزمة الإنسانية إلى أكثر من 16 بلداً في أمريكا اللاتينية¹⁴ ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك جمهورية أكوادور. وذكرت الأمم المتحدة أنّ حوالي 4.8 مليون فنزويلي فرّوا من بلادهم.¹⁵ ويُقدّر عدد الفنزويليين الموجودين حالياً في جمهورية أكوادور بنحو 500,000 نسمة كما ويعبر¹⁶ آلاف المهاجرين الآخرين البلد في طريقهم إلى بلدانٍ أخرى في المنطقة.¹⁷ وتكافح جمهورية أكوادور، على غرار البلدان المجاورة، من أجل توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها، كما أنّ بنيتها التحتية وخدماتها أصبحت منهكة لتلبية احتياجات السكان المُشرّدين، بمن فيهم الفنزويليون.

ولا تزال العلاقات الجندرية في جمهورية أكوادور وأمريكا اللاتينية تتأثّر عموماً بالسلطة الذكورية والتميز والقوالب النمطية الجندرية والعنف. ووفقاً للدراسة الاستقصائية الوطنية لعام 2019 للعلاقات الجندرية في جمهورية أكوادور، تعاني 7 نساء من بين كل عشرة نوعاً من أنواع العنف في حياتهن.¹⁸ ومنذ صدور القانون الأساسي الشامل لمكافحة العنف المُرتكب في حق النساء في عام 2018، وقعت أكثر من 720 حالة من حالات قتل الإناث. وفي عام 2019 وحده، رُفعت 42,000 شكوى بشأن العنف إلى القضاء.¹⁹ وتُعدّ حوادث العنف الجنسي المُرتكب في حق الأطفال والمراهقين مرتفعة للغاية في جمهورية أكوادور؛ ففي المتوسط، تضع سبع فتيات في سن 10-14 عاماً مولوداً يومياً.²⁰ وعلى الرغم من هذه الأرقام الصادمة والالتزامات التي قطعها الحكومة في ما يتعلق بالجهود المبذولة لتنفيذ القانون وإنفاذه، تبقى تخصيصات الموارد غير كافية، والأمر ينطبق كذلك على إنشاء نُظم الحماية المحلية والالتزام من جانب السلطات المحلية. وتُترجم هذه الثغرات على هيئة سكان مُشرّدين محرومين وغير خاضعين للحماية بشكلٍ كافٍ.

ويُدعى ما يصل إلى 99% من المهاجرين الفنزويليين أنّهم عانوا من التمييز بسبب جنسيتهم وأنّ 57% منهم تعرّضوا لنوعٍ من أنواع الإساءة.²¹ ويواجه معظم المهاجرين الفنزويليين مخاطر تتعلق بالحماية، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي، بسبب افتقارهم إلى الحماية القانونية، ولا سيما عدم قدرتهم على الحصول على اللجوء، وتزايد زهاب الأجانب. وتعمل شبكات الاشتغال بالجنس في جمهورية أكوادور بتجنيد النساء الفنزويليات في المناطق الحدودية، حيث ترتفع معدلات الاستغلال الجنسي والعنف الجنسي. ويُعدّ الاعتداء الجنسي والمتاجرة بالجنس مقابل

الحصول على الغذاء والمأوى والتأثيرات أمراً شائعاً للغاية. وتعتبر النساء والقاصرين غير المصحوبين والأفراد ذوي الميول الجنسية المخالفة للمألوف والهويات الجندرية الأكثر عُرضةً لخطر زُهاب الأجنبي - الأمر الذي تؤكدته شهاداتهم الخاصة.²² وهناك ثغرات كبيرة في الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية بين المهاجرين.²³ وفي كثير من الحالات، مع انعدام الأمن الاقتصادي، يُجبر المهاجرون المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية، أو المهاجرون غير الشرعيين، على اتباع استراتيجيات البقاء على قيد الحياة، مثل الاشتغال بالجنس والجريمة. وتتسم الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي وخدمات الوقاية للسكان الفنزويليين المهاجرين بالمحدودية وعدم الكفاية.

ولا يُبلِّغ المهاجرون الأكوادوريون والفنزويليون بدرجة كافية عن حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي. بيد أن الجهات الفاعلة الدولية والوطنية والمحلية تعمل على تعزيز نُظم الحماية المحلية وتوسيع نطاقها، بما في ذلك توفير خدمات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي. ويجري الاضطلاع بهذا الجهد في المقام الأول من خلال المجتمع المدني. ونظراً لأن نُظم الحماية على مستوى الدولة لا تستجيب لجميع الاحتياجات، فإن منظمات المجتمع المدني كثيراً ما تُقدِّم خدماتها إلى عملاء خدمات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي وأسْرهم - بما في ذلك خدمات المأوى والدعم القانوني والمرافقة. ولدى منظمات المجتمع المدني نُظم مرجعية مُوحَّدة للحالات، وتُساعد الناجين من خلال الإجراءات القانونية المعقدة لاستعادة حقوقهم، وتُقدِّم دعماً شاملاً ضمن إمكانياتها المحدودة، وتُناصر توفير موارد أفضل وأكبر من قِبَل الحكومة للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي.

وقد نُفذ هذا المشروع التجريبي في الجزء الجنوبي من جمهورية أكوادور، في ولاية إل أورو، التي تستضيف عدداً كبيراً من المهاجرين المنتمنين إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية. وتقع ولاية إل أورو على حدود جمهورية بيرو، وهي نقطة عبور للانتقال من جمهورية بيرو وإليها، فضلاً عن أنها مقصد للاستيطان على نحو متزايد. ويتجمع المهاجرون واللاجئون بشكلٍ أساسي في بلدي ماشالا وهاوكوبلاس.

المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم لتمكين جهود التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي من تحقيق نتائج في جمهورية أكوادور

تمتلك حكومة أكوادور خبرة في شبكة الأمان الاجتماعي تمتد إلى عقدين من الزمن، وتُشكّل التحويلات النقدية المشروطة إحدى سمات هذا الدعم. ومع ذلك، فإن استخدام المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم للاستجابة الإنسانية يُعد أمراً ناشئاً. وكانت المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم تُستخدم سابقاً على نطاق واسع في الاستجابة لما بعد زلزال عام 2016. ومنذ تدفُّق الفنزويليين إلى جمهورية أكوادور، تستخدم مختلف وكالات الإغاثة الإنسانية المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم لتلبية الاحتياجات الأساسية والمأوى والنقل.²⁴

وقد كان هناك استخدامٌ محدودٌ للمساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم لأغراض الحماية. ووجدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن إضافة المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم لبرنامج "النهج التدريجي"²⁵ في ست مدن في جمهورية أكوادور، أثبتت فاعليتها في منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتخفيف من حدته بالنسبة لللاجئين مع استلام التحويلات النقدية مقترنةً بعناصر خدماتية أخرى، مثل الدعم النفسي الاجتماعي وتعزيز احترام الذات، وبناء القدرات من أجل الاستقلال الاقتصادي، وحقوق المرأة، وتلقي الدعم من المرشدين الاجتماعيين. وتبين أن التحويلات النقدية تُؤدِّي دوراً أساسياً للنساء وأسْرهن، ولا سيما في مرحلة الوصول والاندماج في البلد المضيف، مما يساعد على تخفيف حدة التوتر بسبب الفقر والتشرُّد والعنف المحتمل. وعندما تلقت النساء التحويلات النقدية، تبين أن أثر ذلك على الأسرة بأكملها كان إيجابياً - فقد أُفيد أيضاً بأن النساء يستثمرن بدرجة أكبر في رفاة الأسرة، مع ورود تقارير عن انخفاض عنف الشريك أيضاً.²⁶

وهناك أيضاً أدلة مُستمدَّة من برامج التنمية في جمهورية أكوادور بشأن أثر التحويلات النقدية على انخفاض حوادث عنف الشريك. وتُشير النتائج إلى أن التحويلات النقدية تُقلِّل من سلوكيات السيطرة وأشكال أخرى مُتعدِّدة من عنف الشريك (على سبيل المثال، العنف البدني المعتدل وأي عنف بدني أو جنسي آخر) بنسبة 6 إلى 7%. ولا تختلف الآثار باختلاف طريقة التحويل. ويوحى هذا الأمر بأن العنف لا يُستخدم لانتزاع الموارد بالقوة. وتُعد الظروف الأولية وديناميات القوة بين الشريكين بمثابة العوامل الأكثر أهمية في تحديد حجم الانخفاض في عنف الشريك وأهميته.²⁷

شركاء التنفيذ

دور التنفيذ	الشريك والخبرة
قيادة المشروع؛ المساعدة التقنية	<p>تُعد مفوضية اللاجئين النسائية بمثابة منظمة تُعنى بالبحوث والمناصرة، وقد عملت لمدة ثلاثة عقود على تحسين الظروف المعيشية وحماية حقوق النساء والأطفال والشباب الذين شردتهم النزاعات والأزمات. وما فتئت مفوضية اللاجئين النسائية تعمل على تطوير التوجيهات وحلقات العمل والأدوات والمواد التدريبية للممارسين في مجال العمل الإنساني، بما في ذلك المناهج الدراسية التي تُركّز على النوع الاجتماعي والتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والمساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم لأكثر من عقدٍ من الزمان. وتُعد مفوضية اللاجئين النسائية عضواً مؤسساً لمبادرة الدعوة إلى العمل، وتُشارك في قيادة فريق العمل المعني بالدعم النقدي من أجل الحماية التابع للمجموعة العالمية للحماية، وتتمتع بعضوية الفريق الاستشاري التقني لبرنامج البحر الكاريبي لمكافحة غسل الأموال، وعضوية الفريق العامل الفرعي للصفقة الكبرى المعني بالنوع الاجتماعي والمساعدة النقدية، وعضوية نطاق مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي.</p>
وتقود جهود التنسيق على الصعيد المحلي؛ وتقدّم المساعدة التقنية بشأن المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم؛ وتوفّر خدمات المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم وخدمات قانونية	<p>هيئة الإغاثة "كير" في جمهورية أكوادور</p> <p>تُعد هيئة الإغاثة "كير" منظمة دولية تُعنى بمكافحة الفقر لسائر البشر من خلال التركيز على الفتيات والنساء، وذلك من خلال البرامج التي تُحدث تغييرات ذات أثر دائم في المجتمعات المحلية. وتُشارك الهيئة في قيادة الفريق العامل الفرعي للصفقة الكبرى المعني بالنوع الاجتماعي والمساعدة النقدية، وتُشارك في رئاسة الفريق المرجعي للسياسات والمناصرة المتعلقة بنطاق مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي وفريق العمل الخاص المعني بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي وإضفاء الصبغة المحلية على الاستجابة.</p> <p>تُمارس هيئة الإغاثة "كير" أنشطتها في جمهورية أكوادور منذ عام 1962 ولديها مكاتب فرعية في إيبيرا، ومانتا، وهواكويلاس. وتعمل هيئة الإغاثة "كير" مع العديد من الشركاء المحليين وتنفذ برامجها بشكلٍ مباشر لدعم المهاجرين الأكوادوريين المُعرّضين للخطر. وتشمل البرمجة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وجهود التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، والمياه، والصرف الصحي، والنظافة الصحية، والأمن الغذائي والتغذية، والمأوى. ويجري تقديم البرامج عن طريق توفير الخدمات من خلال العديد من الطرق، بما في ذلك الدعم العيني والمساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم. منذ عام 2018، شرعت هيئة الإغاثة "كير" في جمهورية أكوادور في استخدام المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم في استجابتها الإنسانية، بما في ذلك التحويلات النقدية مُتعددة الأغراض والقسائم لتلبية الاحتياجات الأساسية، والمأوى، والنقل.</p>
إدارة قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي	<p>وتعمل مؤسسة كيوميرا على تحسين الظروف المعيشية والصحية والبيئية وحقوق الفئات الأكثر ضعفاً وتتولّى أيضاً إدارة القضايا المتعلقة بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي للمهاجرات واللاجئات وأسرهنّ، وتدعم تمكين المرأة واستقلالها الذاتي. ولديها اتفاقات إحالة لدعم الرعاية الطبية والنفسانية والقانونية وسبل العيش مع المنظمات المحلية.</p>
إدارة قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي	<p>تُناصر منصة أمريكا اللاتينية للعاملين في مجال الجنس (بلابيرتس²⁸) حقوق النساء والرجال والأفراد ذوي الميول الجنسية والهويات الجندرية غير المألوفة العاملين في مجال الجنس والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، ومتعاطي المخدرات الذين يشتغلون بالجنس. وتعمل منصة بلابيرتس على إدارة القضايا ومساعدة الناجين على التعامل مع القضاء. كما تُوفّر منصة بلابيرتس أيضاً الدعم النفسي الاجتماعي وبناء القدرات. وتتمتع منصة بلابيرتس بعضوية الشبكة العالمية للمشاريع المعنية بالعاملين في مجال الجنس والمنبر الإقليمي لأمريكا اللاتينية وتعمل على ضمان سلامة شركائهم وأمنهم.</p>

عملية المشروع

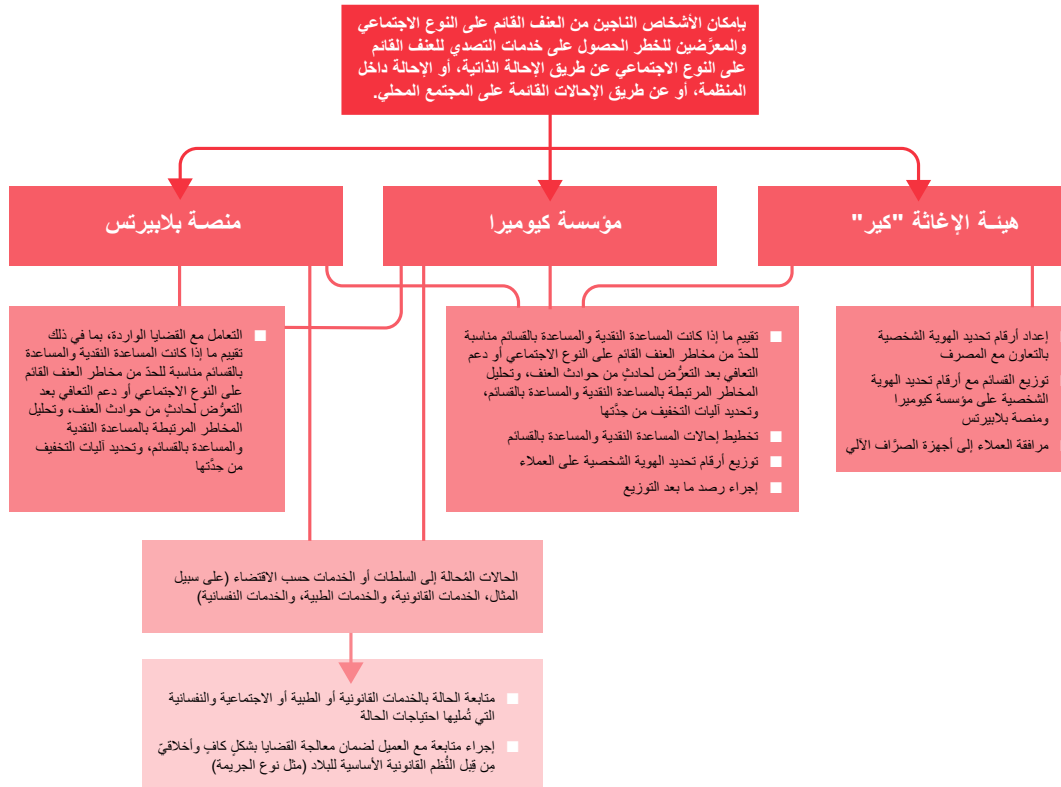
أشرفت هيئة الإغاثة "كير" في جمهورية أكادور على قيادة العملية التالية المؤلفة من أربع خطوات.



مسار إحالة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي

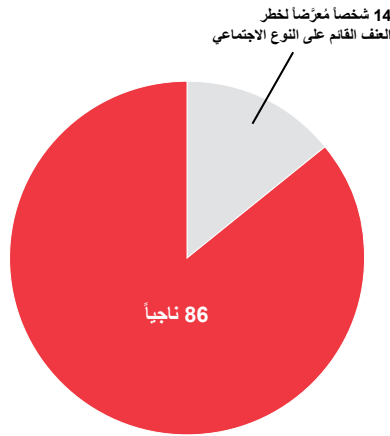
عملت هيئة الإغاثة "كير" وشركاؤها على إدماج المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم في المسار الحالي للإحالة المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي حيثما كان ذلك مناسباً (وضمن معايير المشروع).

المخطّط الانسيابي لإدارة القضايا



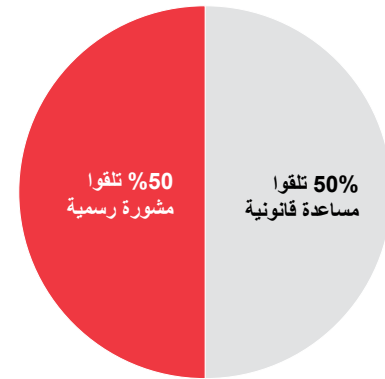
إحالات المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم في ولاية إل أورو

100 حالة مؤهلة لإحالات المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم



قدّم المرشدون الاجتماعيون خدمات لأكثر من 120 حالة، اعتُبرت 100 حالة منها مؤهلة للإحالة إلى المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم. وجرى تسليم المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم إلى 86 من الناجين و-14 شخصاً من المُعرّضين لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي من قِبل هيئة الإغاثة "كير" باستخدام أجهزة الصراف الآلي بدون بطاقة. ويشمل التسجيل في نظام هيئة الإغاثة "كير" الاستدلال البيولوجي (مثل بصمة إصبع السبابة اليمنى)، حيث تُمكن هذه العملية المصرف من تحديد هوية السكان المستهدفين، الذين يفتقر العديد منهم إلى بطاقة تعريف ملائمة. واستلم كل متلقٍ تحويلاً مالياً لمرة واحدة بقيمة 100 دولار أمريكي.

مساعدة مقدّمة من مؤسسة كيوميرا أو هيئة الإغاثة "كير"



وبالإضافة إلى تلقي إحالات إدارة قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي وإحالات المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم، تلقى جميع العملاء دعماً نفسياً واجتماعياً من خلال مؤسسة كيوميرا أو منصة بلابيرتس. بالإضافة إلى ذلك، وفقاً للاحتياجات المُحدّدة لكل حالة، حصل 50% على مشورة رسمية من أخصائيين نفسيين مهنيين عبر مؤسسة كيوميرا أو هيئة الإغاثة "كير" و50% تلقوا المساعدة القانونية من خلال مؤسسة كيوميرا أو هيئة الإغاثة "كير".

القيود

صودفت عدة قيود في تصميم المشروع وتنفيذه:

التأخيرات في بدء المشروع

- بسبب الإضراب الوطني وأعمال الشعب العنيفة رداً على تدابير التفتّش التي اتخذتها حكومة جمهورية أكوادور في أوائل تشرين الأول/أكتوبر 2019، تأخّرت حلقة العمل الاستهلالية ولم يتمكّن المستشارون التقنيون الدوليون التابعون لمفوضية اللاجئين النسائية وهيئة الإغاثة "كير" من المشاركة بصورة شخصية في حلقة العمل الاستهلالية. غير أنّهم تمكّنوا من المشاركة فيها عن بُعد. وقد اضطلع بحلقة العمل الفريق الإقليمي وفريق القيادة التابع لهيئة الإغاثة "كير" في جمهورية أكوادور.
- على الرغم من مرور عدة أشهر من المفاوضات قبل بدء المشروع، برزت تحديات أثناء وضع اللمسات الأخيرة على الاتفاقات مع مصرف بيتشينتشا لاستخدام الصراف الآلي من دون بطاقة باعتبارها آلية التنفيذ. وأجريت الاختبارات النهائية وجرى التأكد من جاهزية المنتجات في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، مما دفع التحويلات النقدية إلى الحد الأقصى لفترة المشروع.
- رفض أحد شركاء هيئة الإغاثة "كير" في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي وشريكها الحكومي المشاركة في المشروع التجريبي وقد شارك كلاهما في حلقة العمل الاستهلالية. وتمكّنت هيئة الإغاثة "كير" بسرعة من دمج منصة بلابيرتس وعقد اجتماع استهلالي سريع منفصل معها.

التمويل الأولى ومدة المشروع القصيرة



سيبة نازحة من الفنزويليات الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي تزور الصراف الآلي لسحب تحويلاتها النقدية. © هيئة الإغاثة "كير"

- نظراً لقصّر مدة المشروع وانخفاض ميزانيته، كانت معايير الأهلية لإحالات المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم لدعم حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي محدودة؛ وبالرجوع إلى التصنيف الوارد في مجموعة الأدوات، ركّزت هيئة الإغاثة "كير" والشركاء المحليين على دعم الناجين أو المُعرّضين للخطر الذين يمكنهم الاستفادة من الإحالات التي يجري القيام بها لمرة واحدة والتأكد من أنّ المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم لم تُعرّض المستلمين لمزيد من الضرر.
- في محاولة للوصول إلى أكبر عددٍ ممكن من عملاء خدمات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وفي ضوء الميزانية المحدودة للغاية، كانت قيمة التحويل منخفضة ولم يكن من الممكن تكثيف مبالغ التحويل لتلائم الاحتياجات الدقيقة للمشاركين. وللعلم، بلغ الحد الأدنى للأجور الشهرية في جمهورية أكوادور 400 دولار أمريكي تقريباً، بينما تبلغ قيمة سلة الاحتياجات الأساسية 800 دولار أمريكي شهرياً. وكان لا بدّ من تصميم التحويلات النقدية في هذا المشروع التجريبي للمساهمة في التخفيف من حِدّة الدوافع الاقتصادية المباشرة للعنف القائم على النوع الاجتماعي بالنسبة للسكان الأشدّ ضعفاً فقط.
- نظراً للموارد المتاحة، لم يكن تقييم الأثر عنصراً عملياً ولا مُخطّطاً له في هذا المشروع. ومع ذلك، ينبغي أن تشمل التدخلات المستقبلية تقييمات للأثر من أجل قياس أثر المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم على نتائج العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وتعزيز قاعدة الأدلة بدقة.

الاتصالات

- في حين كان القصد هو دعم المهاجرين الفنزويليين والأكوادوريين، وبسبب ضيق الوقت المتاح لتقديم التحويلات النقدية والخدمات المرتبطة بها، ركّز الشركاء فقط على السكان الفنزويليين. واعتبر العملاء الفنزويليون أنّهم عانوا من حوادث عنف أكثر تطرفاً وأنهم مُعرّضون بدرجة أكبر لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والاتجار بالبشر والاشتغال بالجنس.

النتائج الرئيسية لتقييم الإحالات النقدية لعملاء خدمات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي

عقب استخدام البروتوكول، والي جانب الأدوات القائمة لإدارة القضايا، أجرت مؤسسة كيوميرا ومنصة بلابيرتس تجربةً لتعزيز تناول القضايا مع عملاء خدمات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي لتقييم ما إذا كانت إحالات المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم مناسبة كجزء من خطط العمل الفردية. وجرى تبادل بيانات مع هيئة الإغاثة "كير" وهذه البيانات التي أُزيلت منها هوية الأشخاص تخصّص عملاء خدمات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي ممن كانت إحالات المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم الخاصة بهم مناسبة لهم وقد تمّ ذلك وفقاً لسياسات حماية البيانات لتسهيل التحويلات النقدية. واستُكملت التحويلات النقدية هذه بالتنسيق الوثيق مع مديري الحالات (مثل التوعية بالعمليات ومرافقتهم إلى أجهزة الصراف الآلي).

نبذة عن المشاركين



موظف مؤسسة كيوميرا يجيزون وثائق التحويلات النقدية مع المشاركين في المشروع © هيئة الإغاثة "كبير"

- **الخصائص الديموغرافية:** كان جميع المستفيدين من المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم من النساء المُشردات قسراً من جمهورية فنزويلا؛ 78% منهنّ سافرن إلى جمهورية أكوادور مع أفراد الأسرة؛ 8% منهن مصابات بإعاقة؛ 7% منهنّ لديهنّ حالات صحية مُبلّغ عنها.
- **الحالة:** 92% لديهنّ وثائق هوية؛ 83% مهاجرات غير شرعيات؛ 17% لديهنّ صفة اللاجئ.
- **حالات العنف:** 58% منهنّ عانين من العنف النفسي؛ و 27% منهنّ عانين من العنف البدني؛ و 13% عانين من العنف الجنسي؛ و 6% عانين من محاولة قتل الإناث.

المساهمة المُحدّدة لإحالات المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم إلى الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي

حدّدت مؤسسة كيوميرا ومنصة بلابيرتس إحالات المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم أثناء تخطيط الإجراءات الفردية كأداة واحدة بالاشتراك مع أداة دعم أخرى لدعم الناجين للحدّ من المخاطر أو التعرّض للعنف القائم على النوع الاجتماعي، والحصول على خدمات الاستجابة والتعافي، والحدّ من استراتيجيات المواجهة المحفوفة بالمخاطر أو تجنّبها. انظر الجدول "أثر المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم على نتائج التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي"، الصفحة 11.

المخاطر المحتملة وإجراءات التخفيف المتعلقة بالمساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم

حدّد المشاركون الأمور التالية كمخاطر متصورة مرتبطة بالتحويلات النقدية: السرقة، وانعدام الأمن، والتهديدات الجسدية. عند السؤال عن الاحتياطات التي سيأخذونها مع التحويل المالي، شعر معظم المشاركين بأنّ لديهم مكاناً مأموناً لتخزين المال (87%). وقال نصفهم إنهم لن يفصحوا عن وضعهم كتدبير حماية. ولم يذكر سوى عدد قليل من المشاركين أنّهم سيرافقون شخصاً يتقنون به لسحب الأموال (8%).

النتائج الرئيسية بعد رصد الإحالات النقدية لعملاء خدمات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي

بعد تلقي التدريب، أجرى المرشدون الاجتماعيون التابعون لمؤسسة كيوميرا ومنصة بلابيرتس والعاملون في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، عملية الرصد بعد التوزيع باستخدام أدوات جرى تكييفها للسياق مع 100% من المشاركين في المشروع. وقد جرت عملية الرصد بعد التوزيع في بيئة خاصة اعتبرها المشاركون فيها مأمونة وتبعتها الموافقة الشفوية. واختير عشرة في المائة من المشاركين كحالات رمزية كانوا يتابعونها بعد عملية الرصد بعد التوزيع.

المخاطر والسلامة

على الرغم من قيام الشركاء بذلك، ادّعى أكثر من نصف المجيبين أنّهم لم يتحدثوا مع مديري القضايا بشأن تحديد المخاطر المحتملة المرتبطة بالإحالة النقدية ومناقشة آليات التخفيف؛ بينما أشار المتقنين البالغه نسبتهم 46% أنّهم تحدثوا مع مديري القضايا. وأشار معظم المجيبين (91%) إلى أنّه عندما يجري الانتهاء من إدارة القضايا وخطة السلامة، فإنّهم سيكونون قادرين على منع التعرّض للمخاطر في المستقبل. وأشار الذين ردوا بصورة سلبية إلى الشواغل الرئيسية: عدم الاستقرار المالي؛ الأخطار المرتبطة بالشارع والصدمات النفسانية؛ والحاجة إلى نهج أكثر شمولاً لتلبية احتياجاتهم.

أشار معظم المجيبين (93%) إلى أنّه عندما تنتهي التحويلات النقدية فإنهم سيكونون قادرين على منع التعرّض للمخاطر في المستقبل. ورأى الذين ردوا بصورة سلبية أنّهم لا يستطيعون ذلك لأن المعونة متقطعة للغاية وينبغي تمديدتها، وأعربوا عن خشيتهم من أن يكونوا ضحايا للسرقة. وأعرب اثنان في المائة من المشاركين عن قلق يتعلق بالسلامة المتصلة بالتحويلات النقدية. وفي هذه الحالات، حاول شريك/عضو أسرة من عملاء خدمات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي جمع التحويلات النقدية أو السيطرة عليها. ومع ذلك، تمكّنت مؤسسة كيوميرا من التدخل ومساعدة المشاركين في العثور على حلول.

النتائج الرئيسية بشأن العملية

آلية التنفيذ
أفاد 99% من المجيبين بأنهم يرون أنّ آلية التنفيذ آمنة ويمكن الوصول إليها. ورأت نسبة 1% المتبقية من المجيبين أنّ آلية التنفيذ كانت مأمونة ولكنهم تساءلوا بشأن سلامتهم عند استخدام أجهزة الصراف الآلي. وعندما سُئلوا عما إذا كانوا يفضلون آلية تنفيذ بديلة، أجاب 85% بأنهم راضون عن أجهزة الصراف الآلي بدون بطاقة واعتبروها آمنة وسهلة المنال وعملية.

التوقيت	أجاب 100% من المجيبين أنّ التحويل المالي جاء في الوقت المناسب لتحسين سلامتهم.
القيمة	أجاب 96% من المجيبين أنّ قيمة التحويل المالي كانت كافية لتعزيز حمايتهم. وأفادت النسبة المتبقية التي تبلغ 4% بأنّ التحويل المالي لم يكن كافياً لتغطية جميع نفقات الاحتياجات الأساسية المباشرة (مثل الإيجار والنقل العام) التي كانت مرتبطة أيضاً بتعرّضهم لمخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ ونُسب بعض القصور في قيمة التحويل إلى حجم الأسرة (أي أكثر من 4 أطفال).
المدة الزمنية	أفاد ما نسبته 97% بأنّ مدة التحويل تُلبي احتياجاتهم الأمنية الفورية، في حين أفاد ما نسبته 3% بأنّها غير كافية لمنع المزيد من خطر العنف.
السرية	أفاد 93% بأنّ الموظفين حافظوا على سريتهم أثناء عملية الإحالة، بما في ذلك عدم كشف هويتهم كمستفيدين نقديين داخل أسرهم المعيشية؛ بينما لم يرد 7% على هذا السؤال.
إدارة القضايا والكشف عن الحوادث	قال 88% من المجيبين إنهم يشعرون بالارتياح للكشف عن حالتهم للمرشدين الاجتماعيين. وأفاد 89% من المشاركين بأنّ تجربتهم في العنف جرى الإبلاغ عنها لأول مرة في إطار المشروع التجريبي.

تجريب آلية تنفيذ جديدة - الابتكار الذي سيجري التوسع فيه

طرح التوسُّع في تقديم التحويلات النقدية تحدياتٍ أمام المنظمات في جمهورية أكوادور. ونظراً لأنَّ العديد من المهاجرين الفنزويليين ليس لديهم بطاقات هوية صحيحة تقبلها المصارف، أو تنقصهم أرقام هواتف نقالة في البلد، سعت عدة منظمات مثل هيئة الإغاثة "كير" إلى إيجاد آليات للتنفيذ تُقلِّل من المخاطر بالنسبة للمستفيدين والمنظمة وشركائها، مع تقديم المساعدة الفورية للسكان المتنقلين.

وبالنسبة لهذا المشروع، جرِّبت هيئة الإغاثة "كير" استخدام أجهزة الصراف الآلي بدون بطاقة كآلية للتنفيذ. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تستخدم فيها آلية التنفيذ في جمهورية أكوادور. من خلال النظام، يتلقى المستلم إيصالاً يحتوي على ثلاث مجموعات من الأرقام: (1) عدد المعاملات؛ و(2) رمز الأمان؛ و(3) قيمة التحويل. لا يحتوي على معلومات تعريف شخصية.

يمكن للمستلم استخدام القسيمة خلال عدد محدود من الأيام فقط عبر المصرف المُحدَّد وفي الفرع المناسب له. ووضعت هيئة الإغاثة "كير" تعليمات مُفصَّلة لتوجيه المشاركين في المشروع أثناء العملية، بما في ذلك معلومات الاتصال للحصول على المساعدة وتقديم التغذية المرتدة.

وعلى الرغم من أنَّ عملية إنشاء آلية التنفيذ استغرقت عدة أشهر بين هيئة الإغاثة "كير" والمصرف، فإنَّ جميع الشركاء والمشاركين رأوا أنَّ العملية كانت سلسلة ومتكيفة بشكلٍ جيّد مع السكان.

وكشفت عملية الرصد بعد التوزيع عن وجود بعض المخاوف المتعلقة باستخدام أجهزة الصراف الآلي بين المشاركين بسبب احتمال تعرُّضهم للسرقة والجريمة عند مغادرتهم المصرف وعبورهم الأماكن العامة بأموال نقدية. ولا تقتصر هذه المخاوف على استخدام أجهزة الصراف الآلي بل تُشير إلى الحاجة أيضاً إلى ضمان اتباع المشاركين لخطط تخفيف المخاطر.

وبسبب هذا النجاح، تُخطِّط هيئة الإغاثة "كير" وغيرها من المؤسسات توسيع نطاق استخدام أجهزة الصراف الآلي عبر عمليات المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم في مجال العمل الإنساني في جمهورية أكوادور.

الشكل - أثر المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم على نتائج التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي

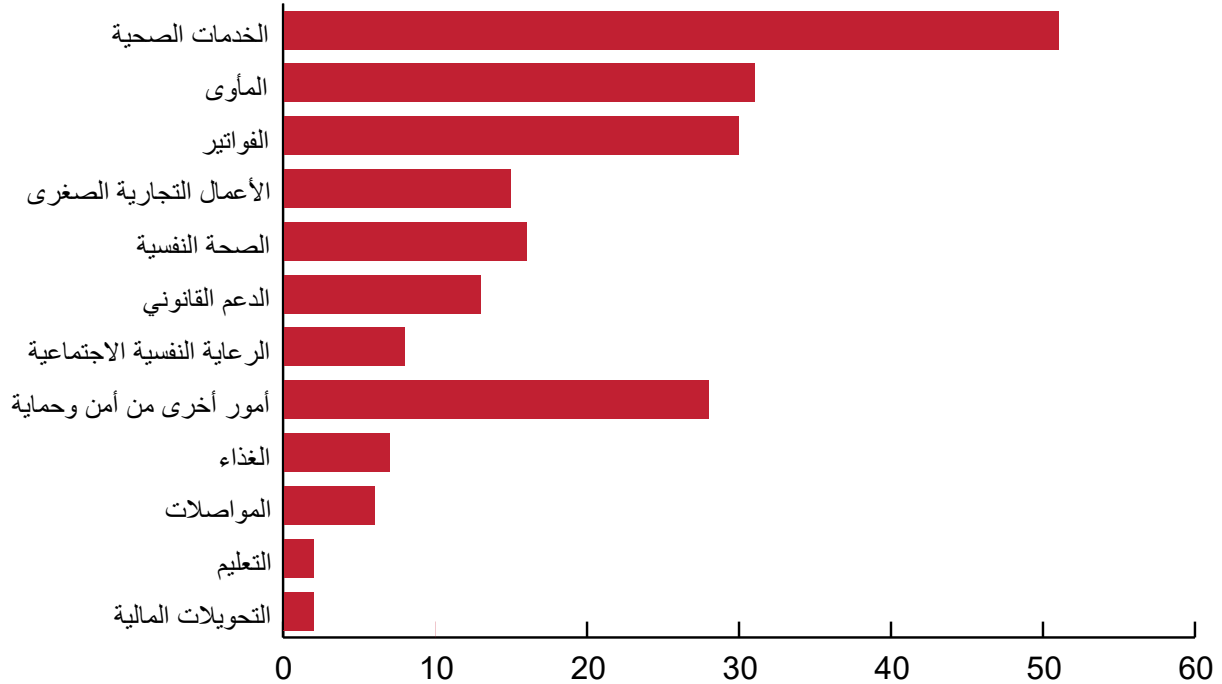
تأثير المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم على العنف القائم على النوع الاجتماعي استناداً إلى بيانات عمليات الرصد بعد التوزيع	النتائج المرجوة من إحالات المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم على النحو المُحدّد أثناء التخطيط لإجراءات الحالة من قبل مرشدين اجتماعيين عاملين في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي	نتائج العنف القائم على النوع الاجتماعي ²⁹	فئة نتائج العنف القائم على النوع الاجتماعي
X	X	تحسين توزيع سلطة اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية ³⁰	الحدّ من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي أو التعرّض له
X		الحدّ من عنف الشريك ³¹	
X		الحدّ من المخاطر أو التعرّض للتحرش الجنسي أو الاستغلال أو سوء المعاملة ³²	
		الحدّ من الزواج القسري والميكر أو منعه ³³	
X	X	زيادة ملكية الأصول أو السيطرة على الموارد ³⁴	الحصول على الخدمات
X	X	حصول الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي على خدمات الاستجابة والتعافي ³⁵	
		الحصول على خدمات الصحة الإنجابية ³⁶	
X	X	الحصول على خدمات الصحة النفسية/العقلية ³⁷	
X	X	الحدّ من الاعتماد على الاشتهال بالجنس أو تحسين سلامة المشتغلين به ³⁸	تجنّب استراتيجيات التأقلم المحفوفة بالمخاطر



إحدى السيدات مع مشترياتهما © هيئة الإغاثة "كير"

استناداً إلى عمليات الرصد بعد التوزيع، استخدم المشاركون المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم بالطرق التالية: يستخدم 51% من العملاء المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم للحصول على الخدمات الصحية؛ و31% للمأوى؛ و30% لدفع الفواتير؛ و28% لقضايا الحماية والأمن الأخرى³⁹؛ و15% لبدء الأعمال التجارية الصغرى؛ و13% للوصول إلى الخدمات القانونية؛ و8% للحصول على الدعم النفسي الاجتماعي. وتعكس النفقات الفعلية بشكل وثيق ما يعتقد الأخصائيون الصحيون أنّهم سيفقونه للحصول على الخدمات الطبية (50%)؛ وتحسين ظروف السلامة والحماية للإسكان (30%)؛ والحصول على خدمات الدعم النفسي والقانوني (20%).

أفادت النساء بأن المساعدة النقدية والمساعدة بالقوائم تسمح لهنّ بالوصول إلى خدمات الدعم الرئيسية لأنفسهنّ ولأطفالهنّ؛ وقد أثبتت هذه الخدمات نجاحها من خلال تمكّنها من تحسين سلامة النساء وأطفالهنّ والمساهمة في منع حوادث العنف في المستقبل.



"من أجل منع العنف القائم على النوع الاجتماعي، من المهم أن تتمكّن المرأة من الاندماج في المجتمع بحرية - نعم، أستطيع".

"التحويلات النقدية ساعدتنا على النمو اقتصادياً... وقد تمكّنا من بناء أعمالنا الخاصة، فضلاً عن استخدام التحويلات النقدية لدفع الإيجار وتحقيق مصالحتنا الخاصة".

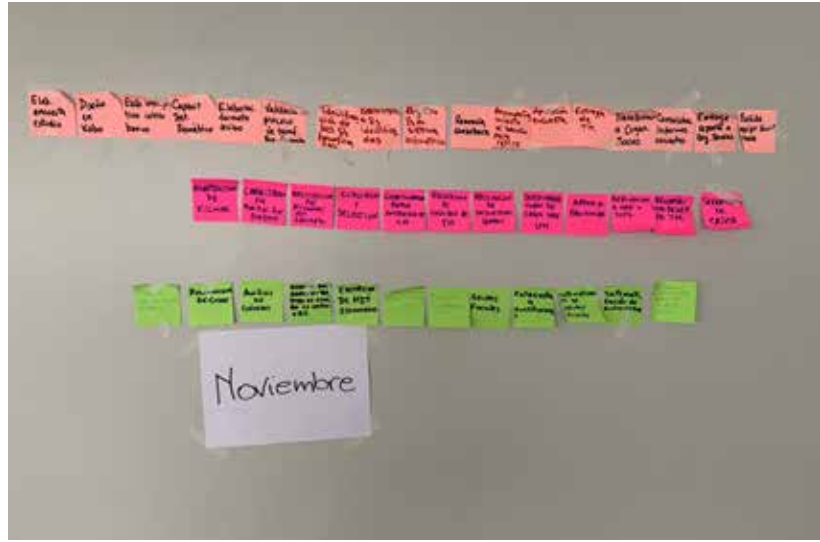
- مجموعة التركيز مع عملاء خدمات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي

أثناء الاستعراض اللاحق

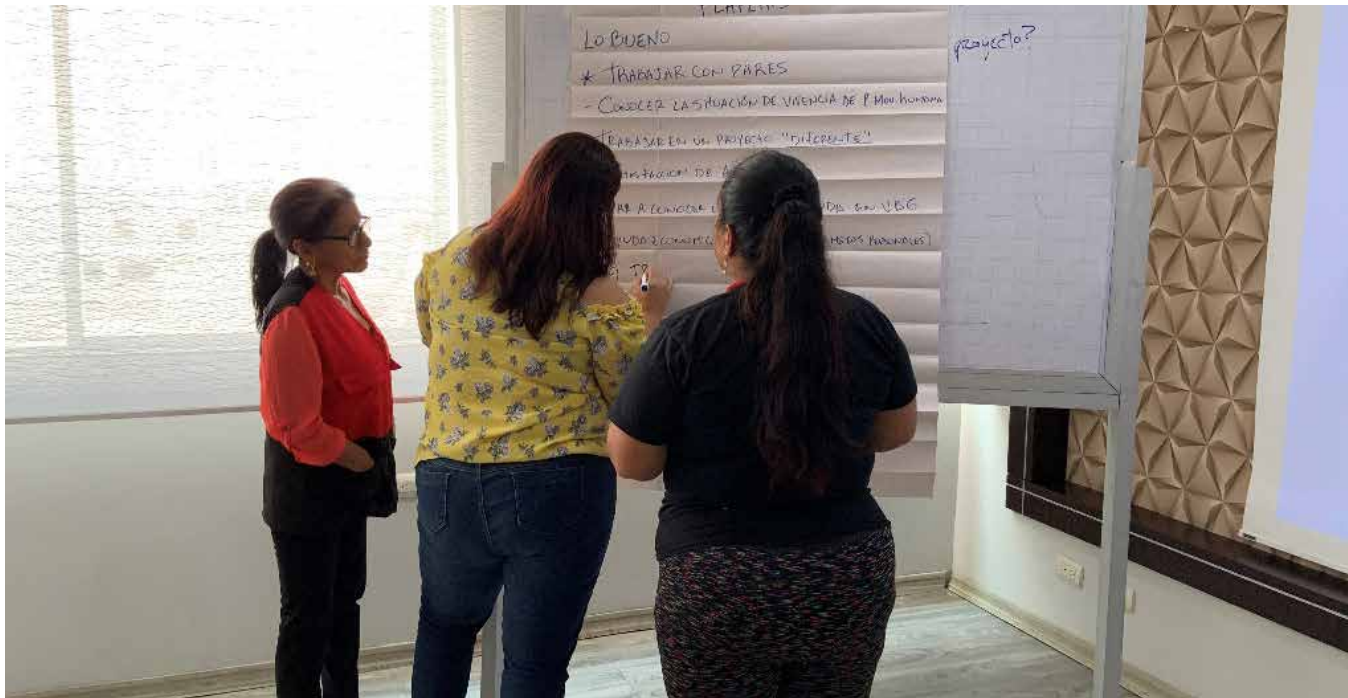
حدّد عملاء خدمات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي الفرص الرئيسية لتحسين المشروع في المستقبل. وتشمل ما يلي: زيادة حجم التحويلات النقدية وعددها (39%)؛ بما في ذلك مشاريع زيادة الأعمال وإدراج الدخل (16%)؛ وتقديم مساعدة أشمل تشمل تعزيز فهمهم لحقوق الإنسان من أجل تحسين أوضاعهم (14%)؛ ومتابعة أكبر لحالاتهم (9%). ولم يُجيب اثنا عشر في المائة وكان لدى 10% مطالبات متنوعة أخرى.

الدروس المستفادة

يسّرت هيئة الإغاثة "كير" إجراء استعراض لاحق⁴⁰ مع موظفيها وموظفي شركائها المحليين، وأجرت مناقشتين لأفرقة التركيز مع عملاء خدمات التصدي للتعنف القائم على النوع الاجتماعي الذين تلقوا تحويلات نقدية باستخدام الأسلوب ذاته. بالإضافة إلى ذلك، جرى تحديد 10 من عملاء خدمات التصدي للتعنف القائم على النوع الاجتماعي الذين تلقوا تحويلات نقدية كحالات رمزية وأجريت مقابلات معهم. تتضمن الأقسام التالية تلخيصاً للنتائج الرئيسية.



عُقدت حلقة عمل لإجراء استعراض لاحق من أجل التفكير في الدروس المستفادة من دمج المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم في إدارة القضايا المتعلقة بالتصدي للتعنف القائم على النوع الاجتماعي. © هيئة الإغاثة "كير"



يُناقش الشركاء المحلي، منصة بلابيرتس، الدروس المستفادة من دمج المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم ضمن إدارة قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي خلال حلقة عمل الاستعراض اللاحق © هيئة الإغاثة "كير"

ما الإجراءات التي أثبتت نجاحها؟

- جرى التنفيذ بقيادة محلية، وكان ملائماً من حيث السياق، وجرى إشراك مقدمي خدمات محلبيين متنوعين بمساعدة تقنية من أفرقة المقر حسب الحاجة.
- عمل جميع الشركاء على تقييم حلقة العمل الاستهلاكية والاستعراض اللاحق؛ وساهمت هذه الجهود في تعزيز الأدوار والمسؤوليات، وأوجدت شعوراً بالعمل الجماعي عبر الإدارات والمنظمات، وخلقت التأييد لاتباع طرق جديدة في العمل، وأرست الأساس للتنسيق القوي والتعلم الموجه نحو العمل.
- جرى تبادل المعارف والمهارات بين الموظفين المعنيين بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي وموظفي المساعدة النقدية والمساعدة بالقوائم عبر جميع الشركاء، مما أدى إلى خروج مقدمي الخدمات من عزلتهم. وجرى تدريب موظفي المساعدة النقدية والمساعدة بالقوائم لدى هيئة الإغاثة "كير" على نهج يُركِّز على الناجين، في حين تلقى موظفو مؤسسة كيوميرا ومنصة بلابيرتس تدريباً على المبادئ الإنسانية وخدمة السكان المُتضرِّرين من الأزمات. وأتيحت لجميع الشركاء الفرصة لفهم حالة المهاجرين الفنزويليين على نحو أفضل.
- أسفرت عملية إنشاء مسار للإحالة إلى المساعدة النقدية والمساعدة بالقوائم عن فرص جديدة لتعزيز مسارات الإحالة المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في المقاطعة، وتوسيع نطاق الوعي المجتمعي، ولا سيما بين السكان المُتضرِّرين من الأزمات.
- كانت إدارة القضايا، والمساعدة النقدية والمساعدة بالقوائم، والدعم التكميلي لعملاء خدمات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي شاملة، مع ارتفاع مستويات الرضا بين المشاركين.
- أسفر توفير الخدمات عن النتائج الإيجابية المرجوة للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي والمُعَرَّضين للخطر، مما يُعزِّز حمايتهم من العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- أثبت جهاز الصراف الآلي بدون بطاقة فاعليته كآلية تنفيذ ناجحة. وحظيت هذه الآلية باستقبال جيّد من جانب المشاركين وشرعت في توثيق أواصر التعاون مع النُظُم المالية الرسمية، ويمكنها في المستقبل تعزيز الشمول المالي.
- وعزّزت منظمة "كير" الدولية والشركاء نُهج الرصد الخاصة بهم نتيجةً لاستخدام برمجيات كوبو (KOBO) مع عمليات الرصد بعد التوزيع (التي عجلت بجمع البيانات وتحليلها) وإنشاء لجنة لرصد العمليات (تتألف من ممثلين عن هيئة الإغاثة "كير" وشركاءها المحليين).

ما الإجراء الذي كان بإمكانه تحقيق نتائج أفضل وما التحسين الذي يمكن إجراؤه لضمان تحقيق تأثير أقوى لصالح عملاء خدمات

التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي وتوسيع النطاق بشكلٍ ناجح في ولاية إل أورو؟

- دعم الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي في جمهورية أكوادور والمُعَرَّضين لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى جانب دعم المهاجرين واللجائين الفنزويليين من أجل تلبية احتياجاتهم من الحماية الضرورية والحدّ من التوتر الاجتماعي ورُهاب الأجانب. وسيكون من المفيد تحقيق نسبة دنيا مستهدفة من المُشرِّدين مقابل المستفيدين المضيفين.
- من شأن مد فترة المرافقة من قِبل المرشدين الاجتماعيين العاملين في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، والتحويلات النقدية ذات القيمة الأعلى، على مدى فترةٍ أطول (وربما على فتراتٍ مختلفة)، أن تُتيح للناجين من المُشرِّدين والمُعَرَّضين للخطر حماية أنفسهم بشكلٍ كامل من حلقات العنف وتعزيز القدرة على عملية صنع القرار. ولا يزال الأفراد الذين شرعوا في إدارة القضايا خلال هذا المشروع يواجهون العديد من أوجه الضعف ويحتاجون إلى مزيدٍ من المساعدة، ولا سيما لتلبية احتياجات مُحدَّدة مثل المأوى والأمن واستمرارية الحصول على الخدمات الصحية والدعم النفسي الاجتماعي.
- يلزم ربط التحويلات النقدية وتقديم الخدمات بسُبل العيش/ريادة الأعمال لدعم نهج الحلول الدائمة بفاعلية. وفي حين استفاد بعض المشاركين من التحسينات الصغيرة في الأمن الاقتصادي، فإنّ القيمة المتدنية والتحويلات النقدية التي تُقدَّم لمرةٍ واحدةٍ لا تكفي لسد الثغرات في العمل اللائق والكريم. ويمكن أن يُساهم ربط التصميم والتنفيذ بالدعم النقدي إضافةً إلى البرمجة (على سبيل المثال، مجموعة الادخار استناداً إلى نماذج الادخار والقروض في القرية، والتدريب على ريادة الأعمال، وبناء شبكات التضامن بين المشاركين) في تعزيز النهج.
- في حين أنّ التحويلات النقدية لم تعالج وضع المهاجرين المتعلق بالهجرة، فإنّ الاستفادة من المساعدة النقدية والمساعدة بالقوائم لهذا الغرض سيغني إمكانية أكبر لممارسة حقوق أخرى، مثل العمالة والسكن والوصول إلى النُظُم المالية.

- بإمكان شركاء المجتمع المدني المحتملين الآخرين (مثل المنظمات النسائية الأخرى أو منظمات المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغابري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين) والشركاء الحكوميين (على سبيل المثال، الأمانة العامة لحقوق الإنسان، وزارة العمل والدفاع عن الشعب، ووزارة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي) أن يُضيفوا جميعاً قيمةً إلى العملية، ويُساهموا في توفير الخدمات المتكاملة للعنف القائم على النوع الاجتماعي والمرافقة، وتعزيز الاستدامة.
- على الرغم من محدودية المخاوف المتعلقة بالسلامة المرتبطة بالتحويلات النقدية، فقد كشفت عمليات الرصد بعد التوزيع عن ضرورة بذل جهودٍ أكثر شمولاً من قبل مديري القضايا لمناقشة المخاطر المرتبطة بالمساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم والتخفيف من جدتها قبل استلام التحويلات النقدية وأثناءها وبعدها.
- يمكن تكييف أدوات البروتوكول وعمليات الرصد بعد التوزيع التي جرى تكييفها بالسياق والمستفاد من مجموعة الأدوات استناداً إلى الدروس المستفادة لتعظيم الفائدة وسهولة الاستخدام في هذا الإطار.
- سيؤدّي رسم خرائط أشمل للخدمات المُتعدّدة القطاعات في ولاية إل أورو إلى زيادة تعزيز مسارات الإحالة المتعلقة بخدمات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي.

الخطوات التالية

تلتزم هيئة الإغاثة "كير" وشركاؤها باستخدام المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم في إدارة قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي على نطاق واسع في جمهورية أكوادور، استناداً إلى الدروس المستفادة من هذا المشروع التجريبي. وفي جمهورية أكوادور، ستتقاسم هيئة الإغاثة "كير" النتائج مع الفريق العامل المعني بالمساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم وكذلك مع المنابر التي تُركّز على الحماية والتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي. وفي جمهورية أكوادور، ستواصل هيئة الإغاثة "كير" مناصرة تنظيم الهجرة وإتاحة التعليم والخدمات الصحية للسكان المُشرّدين؛ وسيساعد نشر التحليل الجنساني السريع الذي جرى استكماله مؤخراً على تعميق فهم قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي التي يواجهها السكان المُشرّدون. وستسعى هيئة الإغاثة "كير" إلى توسيع نطاق المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم في برمجته ليشمل تكاليف تسوية أوضاع المهاجرين الفنزويليين.

على الصعيد الإقليمي، ستقوم هيئة الإغاثة "كير" بتوسيع نطاق عملياتها في أمريكا الوسطى للاستجابة لأزمة الهجرة، بما في ذلك إدماج المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم في إدارة قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي. وعلى الصعيد الإقليمي، سيجري تقاسم نتائج المشاريع مع فرقة العمل الإقليمية المعنية بالمخاطر والطوارئ والكوارث في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،⁴¹ وهي شبكة إقليمية يفودها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية تعمل على تنسيق وتقاسم المعلومات المتعلقة بالاستجابة للكوارث في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. بالإضافة إلى ذلك، ستُعزّز الروابط مع العمل الذي يضطلع به الشركاء الإقليميون بشأن الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له.

وستواصل مفوضية اللاجئين النسائية وهيئة الإغاثة "كير" شراكتهما في جمهورية أكوادور، وفي أمريكا اللاتينية، وفي العالم وسيحرصا على التنسيق الوثيق مع مجتمعات الممارسات الرئيسية (بما في ذلك الصفة الكبرى، والفريق العامل الفرعي المعني بالنوع الاجتماعي والمساعدة النقدية، والبرنامج الكاريبي لمكافحة غسل الأموال، ونطاق مسؤولية العنف القائم على النوع الاجتماعي، وفريق العمل المعني بالدعم النقدي من أجل الحماية التابع للمجموعة العالمية للحماية) لتوسيع نطاق إدماج المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم في إدارة القضايا المتعلقة بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي وإضفاء الطابع المؤسسي عليه، وبصفة خاصة بناء قدرات المستجيبين في مجال الشؤون الإنسانية، وتعزيز التنفيذ ومعالجة الثغرات الرئيسية في الأدلة. وسيجري الاضطلاع بأنشطة المناصرة مع الجهات المانحة للنظر في تكاليف بدء التشغيل ومستويات التمويل المرتبطة بإدماج المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم في إدارة القضايا المتعلقة بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي وكذلك المُدد الزمنية اللازمة للتأثير الأمثل للسكان المُتضررين من الأزمات.



لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة:

<https://wrc.ms/GBV-CBIs> والتواصل مع:

- تنزين مانيل، مستشارة تقنية أولى، قسم الدعم النقدي وسُبل العيش، مفوضية اللاجئين النسائية؛ TenzinM@wrcommission.org
- هوللي ويلكوم راديس، مستشارة تقنية للدعم النقدي والأسواق، هيئة الإغاثة "كير"؛ Holly.Radice@care.org
- الكسندرا مونكادا، المديرة القطرية، جمهورية أكوادور، هيئة الإغاثة "كير"؛ alexandra.moncada@care.org
- كاتالينا فارغاس، منسقة الطوارئ الإقليمية، هيئة الإغاثة "كير"؛ catalina.vargas@care.org

المختصرات

السن والجنس والتنوع	AGD
المساعدة النقدية والمساعدة بالقسائم	CVA
مؤسسة كويميرا	FQ
النهج التدريجي	GA
العنف القائم على النوع الاجتماعي	GBV
المجموعة العالمية للحماية	GPC
عنف العشير	IPV
الرصد بعد التوزيع	PDM
منصة أمريكا اللاتينية للمشتغلين بالجنس	PLAPERTS
الصحة الجنسية والإنجابية	SRH
الأمم المتحدة	UN
المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية	WASH
مفوضية اللاجئين النسائية	WRC

الحواشي

- 1 <http://www.cashlearning.org/downloads/3rd-gb-cash-workstream-workshop-report--june-2019-final.pdf>
- 2 البرنامج الكاريبي لمكافحة غسل الأموال. تقرير حالة النقد العالمي، (2018)
- 3 <https://www.calltoactiongbv.com/what-we-do>
- 4 <https://gbvaor.net/sites/default/files/2019-07/GBV%20AoR%20Strategy%202018-2020%20P3.pdf>
- 5 <https://gbvaor.net/sites/default/files/2019-07/GBV%20AoR%20Strategy%202018-2020%20P3.pdf>
- 6 <http://www.cashlearning.org/downloads/3rd-gb-cash-workstream-workshop-report--june-2019-final.pdf>
- 7 <http://www.cashlearning.org/downloads/3rd-gb-cash-workstream-workshop-report--june-2019-final.pdf>
- 8 <https://www.womensrefugeecommission.org/issues/livelihoods/research-and-resources/1549-mainstreaming-gbv-considerations-in-cbis-and-utilizing-cash-in-gbv-response>
- 9 أعد هذا المورد من قِبل مفوضية اللاجئين النسائية بالشراكة مع اللجنة الدولية للإنقاذ وفريق الرحمة وبدعم من مكتب وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون السكان واللاجئين والهجرة.
- 10 http://www.cashlearning.org/downloads/user-submitted-resources/2019/05/1557937891.CVA_GBV%20guidelines_compendium.FINAL.pdf
- 11 <https://gbvguidelines.org/en/>
- 12 <https://reliefweb.int/report/world/interagency-gender-based-violence-case-management-guidelines>
- 13 مؤل هذا المورد وأشرفت عليه من قِبل هيئة الإغاثة الأمريكية "كير"، وطُوّر بفضل جهود المساعدة النقدية والمساعدة بالقصائد والفريق المرجعي للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، والذي ساهمت منظمات الخمسة عشر في صياغة الوثيقة وتصميمها واستعراضها.
- 14 الاستجابة الخاصة بجمهورية فنزويلا البوليفارية. برنامج التنسيق للاجئين والمهاجرين من جمهورية فنزويلا البوليفارية. " [اللاجئون والمهاجرون الفنزويليون في المنطقة](#)". كاتون الأول/ديسمبر 2019.
- 15 المرجع نفسه.
- 16 هيئة الإغاثة "كير". "أكادور، المعهد الفنزويلي للسكان والمواطنة". أيلول/سبتمبر 2019
- 17 توصف هجرة مواطني جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى جمهورية أكادور بأنها هجرة مختلطة - اللاجئون والمهاجرون العابرون من جمهورية بيرو والذين يعتزمون البقاء في جمهورية أكادور - بأوضاعهم النظامية وغير النظامية في البلد. ونتيجة لذلك، فإن مصطلحي المهاجرين واللاجئين يُستخدمان في هذه الوثيقة.
- 18 المعهد الوطني للإحصاء والتعداد. "الدراسة الاستقصائية الوطنية للعنف الجنساني - أكادور، 2019".
- 19 استُمدت البيانات من [مجلس القضاء الاتحادي في جمهورية أكادور](#)، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2019
- 20 المرجع نفسه.
- 21 هيئة الإغاثة "كير". "التحليل الجنساني السريع في جمهورية أكادور". سيصدر قريباً.
- 22 المرجع نفسه.
- 23 المرجع نفسه.
- 24 وفقاً " [لخطة استجابة اللاجئين والمهاجرين لعام 2020](#)، كشفت 10 وكالات عن تخطيطها لاستخدام التحولات النقدية مُتعددة الأغراض التي تبلغ قيمتها 18 مليون دولار أمريكي.
- 25 لمزيد من المعلومات حول هذا النهج، انظر <https://www.unhcr.org/graduation-approach-56e9752a4.html>.
- 26 مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين "المساعدة النقدية ومنع العنف الجنساني والعنف القائم على النوع الاجتماعي والتخفيف من حدّتهما والتصدي لهما: النتائج التي توصلت إليها الأبحاث في الجمهورية اللبنانية وجمهورية أكادور والمغرب". 2019.
- 27 ميليسا هيدروبو، وجون هودينجت، وإيمي مار غوليز، فانيسا موريرا، وأمبير بيترمان. " [إثر النقد والقصائد والتحولات الغذائية على العنف العائلي: أدلة مُستندة من تجربة عشوائية جري تنفيذها في شمال جمهورية أكادور](#)". 2016.
- 28 <https://www.nswp.org/featured/plaperts-latin-america>
- 29 حدّد فريق العمل المعنى بالدعم النقدي من أجل الحماية التابع للمجموعة العالمية للحماية هذه النتائج المتعلقة بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي بالتشاور مع أعضائه واستند إلى نتائج عامة تتعلق بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي. انظر: <https://www.womensrefugeecommission.org/issues/livelihoods/research-and-resources/document/download/1672>
- 30 يُعرّف بأنه زيادة في سلطة اتخاذ القرار (مثلاً في ما يتعلق بجسم المرء، والوضع العائلي، والموارد الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية) أو التوزيع الأكثر إنصافاً للسلطة بين أفراد الأسرة المعيشية في اتخاذ القرارات.
- 31 يُعرّف بأنه انخفاض في الإيذاء البدني والجنسي والعاطفي الذي يتسبب فيه الشريك الحميم. وعادة ما يجري الإبلاغ عن ذلك ذاتياً من قِبل النساء أو الرجال مما يشير إلى أنّهم يتربكون العنف بشكل أقل تجاه أزواجهم وأطفالهم.
- 32 يُعرّف بأنه انخفاض في الانتهاك ذو الطبيعة الجنسية الفعلي أو المُهدّد به في ظل ظروف غير متكافئة أو قسرية، والاستغلال الجنسي - الذي يُعرّف بدوره بأنه أي إساءة فعلية أو محاولة لاستغلال مركز الضعف أو القوة التفاضلية أو الثقة لأغراض جنسية (مثل طلبات خدمات جنسية أو سلوك لفظي أو بدني غير مرغوب فيه).
- 33 يُعرّف بأنه الحدّ من زواج الفرد رغماً عن إرادته، أو الحدّ من الزواج الرسمي أو الاتحاد غير الرسمي قبل سن الثامنة عشرة.
- 34 يُعرّف بأنه الحدّ من الاستغلال الاقتصادي، حيث تعمل سيطرة المعتدي على أموال الضحية من منعه/منعها من الوصول إلى الموارد و/أو تعمد الشخص المستغل من السيطرة على دخل الضحية ومنعه/منعها من تحقيق الاكتفاء الذاتي أو الاستقلال المالي. يمكن أن تحدث الزيادة بطريقتين: (1) تمكين المرأة أو دعمها أو السماح لها قانوناً بامتلاك أو إنشاء أصول ودخل مساوية لتلك التي يتمتع بها الرجل؛ أو (2) عندما تقوم المرأة بإنشاء أو امتلاك الأصول، فإنّها قادرة على الحصول على سيطرة جديدة على تلك الموارد.
- 35 يُعرّف بأنه تحسين إمكانية الحصول على الخدمات، مثل الدعم النفسي الاجتماعي، الذي يجري تقديمه من خلال منظمة محلية أو جهة فاعلة في مجال الخدمات المجتمعية، وضمان اطلاع الناجين على خياراتهم، وتحديد القضايا التي يواجهونها والاستجابة لها بطريقة مُنسّقة.
- 36 يُعرّف بأنه الحصول على خدمات الصحة الإنجابية المنقذة للحياة للناجين من الاعتداء الجنسي أو الاعتصاب الذين يحتاجون إلى تلقي الرعاية الصحية في حالات الطوارئ في غضون 72-120 ساعة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض المنقولة جنسياً، والحصول على الأدلة اعتماداً على موافقة الناجين والقوانين المحلية)؛ الاعتداء البدني غير الجنسي الذي قد يُؤدّي إلى إصابة حادة أو نزيف أو ألم، بما في ذلك النساء الحوامل والفتيات اللاتي قد يحتجن إلى رعاية التوليد في الحالات الطارئة.
- 37 يُعرّف بأنه الوصول إلى الخدمات التي تُساعد الناجين من الكوارث والصددمات على التعامل مع العمليات النفسية والاجتماعية التي تؤثر عليهم وعلى مجتمعاتهم المحلية لتعزيز الرفاه النفسي ومنع الاضطرابات العقلية أو علاجها.
- 38 تُعرّف بأنها انخفاض الاشتغال بالجنس كاستراتيجية من استراتيجيات التكيف من جانب الأفراد المشتغلين بالعمل الجنسي (الذين يعترف بأن لديهم حرية اتخاذ القرار ولا يجبرون على العنف والاستغلال) لتلبية الاحتياجات الأساسية، أو الانخراط في العمل الجنسي بطريقة أكثر أماناً من ذي قبل (مثل الوصول إلى خدمات التعليم أو الصحة الجنسية والإنجابية).
- 39 فهم المبيجون هذه المسألة بطريقة مختلفة وبالتالي اختلفت الأجوبة. وكانت القضايا المثارة تتعلق بالمأوى وسبل العيش والتعليم والنقل، ولكن العملاء اعتبروها تدابير تتعلق بالأمن والحماية.
- 40 <https://www.careemergencytoolkit.org/management/9-monitoring-and-evaluation/8-learning-and-evaluation-activities/8-1-organising-an-after-action-review/>
- 41 <https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/latin-america-and-caribbean/document/latin-america-and-caribbean-redlac-directory>

